٣٧/١٣٠ - أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي على الميزانية العادية للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٦/٢٣٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ يساورها بالغ القلق لزيادة تكاليف الممتلكات والخدمات المتصلة بعمل الأمم المتحدة ، ومنظومة الأمم المتحدة ككل ، نتيجة لاستمرار التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي في البلدان المتقدمة النمو التي تجري الأمم المتحدة فيها إتفاقاتها ،

وإقتناعاً منها بأن العديد من الدول الأعضاء ليس مسؤولاً عن الخسائر التي تصيب ميزانية الأمم المتحدة ، نتيجة للظواهر النقدية المشار إليها في الفقرة السابقة ،

وإذ تؤكد أن تغطية الخسائر الكبيرة الناتجة عن التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي تستدعي مواصلة استعراض الإجراءات التي يمكن أن تساعد بأنسب الطرق على مواجهة تكاليف الميزانية المشار إليها ،

وقد نظرت في الدراسة التي أعدها الأمين العام بشأن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي على الميزانية العادية للأمم المتحدة ، الواردة في تقريره المتصل بالموضوع[٤٨] ،

وإقتناعاً منها بالحاجة إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً لكافة الجوانب المتعلقة بزيادة تكاليف الممتلكات والخدمات المتصلة بعمل الأمم المتحدة ،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي على الميزانية العادية للأمم المتحدة[٤٨] ؛

٢ - **ترجو** من الأمين العام أن يعد دراسة أكمل وأكثر استفاضة وتفصيلاً عن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي على الميزانية العادية للأمم المتحدة ، على أن يأخذ في الاعتبار الواجب محتوى فقرات ديباجة قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣٠ وهذا القرار ، فضلاً عن آراء الدول الأعضاء المعنية ، وأن يقدم هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

(٤٨) A/C.5/37/39 .

٣٧/١٣١ - تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٤٩)

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة وإلى المنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ (٥٠) ، وفي الفصل الثالث من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (٥١) ، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٥٢) ذي الصلة بالموضوع ،

وإذ تلاحظ ، بصفة خاصة ، المقترحات التي قدمها المجلس بالاجماع (٥٣) استجابة لطلب الجمعية العامة إجراء تحليل شامل لجميع التدابير الممكنة لتحسين الميزان الاكتواري للصندوق ، واضعة في اعتبارها الآراء المعرب عنها في اللجنة الخامسة ،

وإذ تلاحظ كذلك أنه يلزم بذل جهد تعاوني من جانب المنظمات الأعضاء ، المشتركة والمستفيدة - التي تتقاسم على نحو عادل الأعباء التي قد تفرضها عليها هذه التدابير - إذا أريد تخفيض العجز في الميزان الاكتواري بدرجة كبيرة ،

أولاً

التدابير اللازمة لتحسين الميزان الاكتواري للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١ - **توافق** على التدابير الرامية إلى تحسين الميزان الاكتواري للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والواردة في الفرع الثالث ألف من تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[٥٠] ؛

٢ - **ترجو** من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تضطلع ، بالتعاون مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، بدراسة سن انتهاء الخدمة والتقاعد في جميع المنظمات الأعضاء ، واضعة في الاعتبار جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، إلى جانب الآراء المعرب عنها في اللجنة الخامسة ، وأن تقدم مقترحات على أساس هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

(٤٩) انظر أيضاً الفرع العاشر - باء - ٧ ، القرار ٣٧/٤٢٩ .
(٥٠) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٩** (A/37/9 و Corr.2-4) .
(٥١) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٠ (A/37/30) .
(٥٢) A/37/674 .
(٥٣) **انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٩** (A/37/9 و Corr.2 و 3) ، الفرع الثالث ألف .